العـــدد A8 لسنة 2023
No. 8A – March 2023
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 - - Electronic ISSN 2790-1254

المسائل الصرفية في كتاب (الموضح في شرح شعر المتنبي)

م . م .عباس حمد عبد سلطان
المديرية العامة لتربية ذي قار

المستخلص:

يتحدث هذا البحث عن (المسائل الصرفية) في كتاب (الموضح في شرح شعر أبي الطيب المتنبي) الذي صنفهُ الشيخ أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي (ت502ه) ، بتحقيق المرحوم (د . خلف رشيد نعمان) ، وقد حاول هذا البحث ابراز الفكر الصرفي في هذا الشرح الذي يُعدُّ من الشروح المهمة لشعر المتنبي ؛ ايماناً من الباحث بدور الشعر العربي في تأصيل وتعقيد قواعد الصرف العربي .وقد بدأ الباحث بعرض المسائل الصرفية التي ذكرها الشارح أو المحقق والتعليق عليها وبيان رأي الباحث فيها ، معتمداً في ذلك على أهم مصادر ومراجع الصرف العربي قديمها وحديثها .

كلمات مفتاحية : شعر ، شرح ، المتنبي

Morphological Issues In The Book (Explained In Explaining Al-Mutanabbi's Poetry)

Abbas Hamad Abdel Sultan
Directorate General of Dhi Qar Education

Abstract:

This research talks about (morphological issues) in the book (Al-Moufahd fi Sharh Poetry of Abi Al-Tayyib Al-Mutanabi), which was compiled by Sheikh Abu Zakariya Yahya bin Ali Al-Tabrizi (d. 502AH), with the investigation of the late (Dr. Khalaf Rashid Numan). This explanation, which is considered one of the important explanations of Al-Mutanabbi's poetry; The researcher believes in the role of Arabic poetry in rooting and complicating the rules of Arabic morphology .The researcher began by presenting the morphological issues mentioned by the commentator or the investigator, commenting on them and expressing the researcher's opinion on them, relying on the most important sources and references of the ancient and modern Arabic morphology.

Keywords: poetry, explanation, al-Mutanabbi

المقدمة:

إنَّ علم الصرف من أهم علوم العربية إذ يُعدُّ قسيم الأول علم النحو، لأنه يبحث في أصول الكلم الثابت من افراد وجمع وتثنية و أنواع الكلم اعتمادا على الحروف المكونة لها وغيرها من المسائل ، و قد كانت كتب التراث تذكر مسائل النحو والصرف فتقدم تلك الكتب المسائل النحوية ثم تؤخر مسائل الصرف إلى آخرها، وهذه المسائل تعتمد في تقعيدها على الشعر العربي الفصيح غالباً ، وعلى الرغم من تحديد العلماء لعصر سموه بعصر الفصاحة ، إلا أنَّ هناك شعراء قد تشربت الفصاحة في دمائهم و جرت على ألسنتهم لأسباب متعددة منها خروجهم للبادية و السماع من سكانها وفصحائهم ، ومن أشهرهم أبو الطيب المتنبي وقد شُرح شعر المتنبي شوحاً عديدة من أشهرها شرح التبريزي وقد حققه الدكتور خلف رشيد نعمان ،وقد جاء في هذا الكتاب العديد من المسائل الصرفية ومنها ما يأتي :

المذكر والمؤنث :

الاسم : إما مذكرٌ وإما مؤنثٌ [1]. فالمذكر : ما يصح أن تشير إليه بقولك (هذا) : كرجلٍ وحصانٍ وقمرٍ وكتابٍ ، وهو قسمان :

حقيقي ، وهو ما يدُلُّ على ذكر من الناس أو الحيوان : كرجل وصبي وأسد وجمل.

ومجازيٌّ : وهو ما يُعامل مُعاملة الذّكر من الناس أو الحيوان وليس منها : كبدر وليل وباب .

والمؤنث ما يصح أن تُشير إليه بقولك : (هذهِ) كامرأة وناقة وشمس ودار ، وهو أربعة أقسام : لفظي ومعنوي ، وحقيقي ومجازي .

فالمؤنث اللفظي : ما لحقتهُ تاء التأنيث ، سواءٌ أدل على مؤنث : كفاطمة وخديجة . أم مذكر : كطلحة وزكريا وبُهمة .

والمؤنث الحقيقي : ما دلّ على أنثى من الناس أو الحيوان كامرأة وعُلامة وناقة وأتان .

والمؤنث المجازي : ما يُعامل معاملة الأنثى من الناس والحيوان ، وليس منها ، كشمس ودارٍ وعينٍ ورُجلٍ .

وللتأنيث علامات هي : التاء المربوطة ، وألف التأنيث المقصورة ، وألفهُ الممدودة : كفاطمة وسلمى وحسناء [2].

وقد ذكر الشارح للموضح المؤنث عند شرحهِ للأبيات منها شرح قول المتنبي :

ما كُنتُ آمُلُ قَبلَ نَعشِكَ أَن أَرى رَضوى عَلى أَيدي الرِجالِ تَسيرُ

رضوى : اسم جبل . وهو مؤنث . يُقال لاحت لهم رضوى ، فإن ذكر معنى الجبل فحسن . وسمي أنثى رضْوان . وذلك من أسماء الرجال [3].

فنجد الشارح قد ذكر (رضوى) مؤنثة دون أنْ يُشير إلى علامة التأنيث في آخرها وهي الألف المقصورة ، هم إشارة إلى مذكرها (رضوان) ، وهذهِ من الصفات التي يكون فيها المذكر على وزن (فَعلان) الذي مؤنثهُ (فَعلى) ويُعد هذا من موانع جمعهُ جمع مذكر سالم .

ولابدّ من الإشارة إلى أنَّ النحاة يعتبرون عند حديثهم عن الأصلية والفرعية ، أنَّ المذكر أصل والمؤنث فرعٌ عليه لأنّ المذكر خالٍ من العلامة والمؤنث يحتوي على علامة ولديهم المجرد أصل لما يحتوي ، وكما ذكرنا العلامات سابقاً في بداية حديثنا عن المذكر والمؤنث .

وكذلك في قول المتنبي :

أَكارِمٌ حَسَدَ الأَرضَ السَماءُ بِهِم وَقَصَّرَت كُلُّ مِصرٍ عَن طَرابُلسِ

السماء : الغالب عليها التأنيث . وبما جاءَ التذكير يذهب بهِ إلى السقف كما في قولهِ تعالى ((السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ)) ، [المزمل / 18] [4].

ولم يذكر السارح الذي جعل بهِ (السماء) ترد للمذكر أحياناً فالمعلوم إنَّ ما يترك بهِ المذكر والمؤنث هي صفاتٌ لها شروطها وعلائمها الخاصة بها [5].

ولكن الشارح يستدرك ويقول : (يُروى عن الخليل : أي ذات انفطار . كأنها جعلها من حيث قولهم : امرأة حامل ومرضع : أي ذات حمل وذات ارضاع وهذا لا يخرجها عن حدّ التأنيث . وقال قوم سماءٌ وسماءةٌ) [6].

المقصور والممدود والمنقوص

الاسم : ما صحيح الآخر : وهو ما ليس آخرهُ حرف علّة ، ولا ألفاً ممدودة كالرجل والمرأة والكتاب والقلم [7].

وإما شبه الصحيح الآخر : وهو ما كان آخرهُ حرف علّة ساكناً ما قبله : كدلْو وظبيٍ وهذيٍ وسعيٍ ، (سمي بذلك لظهور الحركات الثلاث على آخره، كما تظهر على الصحيح الآخر، مثل: "هذا ظَبي يشرب من دلوٍ" و "رأيت ظبياً، فملأت له دلواً") [8].

وإما مقصور ، وإما ممدودٌ ، وإما منقوص .

الاسم المقصور: هو "الاسم المُعْرَب الذى آخره ألف لازمة"، كالهُدَى والمصطفَى، فخرج بالاسم : الفعل والحرف، كدَعَا وإلى، وبالمعرَب: المبنيّ، كأنا وهذا وبما آخره ألفٌ: المنقوصُ، ويلازِمه : الأسماءُ الخمسة في حالة النصب، والمثنى في حالة الرفع [9].

الاسم الممدود : هو الاسم المُعرب الذي آخرهُ همزةٌ تلي ألفاً زائدة ، كصحراء وحمراء [10].

الاسم المنقوص : هو أسمٌ معربٌ آخرهُ ياءٌ ثابتةٌ مكسورٌ ما قبلها ، مثل (القاضي والراعي) ، فإنْ كانت ياؤهُ غير ثابتة فليس بمنقوص ، مثل (أحسن إلى أخيك) . وكذا إن كان ما قبلها غير مكسور مثل : (ظبي وسعي) [11].

والمقصور والممدود فيها قياسي وفيها سماعي ، والقياسي محلُّ نظر الصرفي والسماعي محل نظر اللغوي [12].

(قصر الممدود ومد المقصور) :

يجوز قصر الممدود، فيقال في دعاء " دُعا " وفي صفراء : " صفرا ". ويقبحُ مدُّ المقصور : فيقبحُ أن يقالَ في عصا : " عصاء . وفي غِنى : " غِناء " [13].

وقد وردَ المقصور والممدود في الموضح مثل ما نجدهُ في قول المتنبي :

وَأَرحَمُ أَقواماً مِنَ العِيّ وَالغَبا وَأَعذِرُ في بُغضي لِأَنَّهُمُ ضِدُّ

قال الشارح : الضبا مقصور في قول الفراء ، وذكرهُ الاصمعي بالمدّ . وقالوا : رجل غبيّ [14].

ومدَّ المقصور قبيح ، ولكن قصر الممدود جائز ويعتبرهُ النحاة من باب الاقتصاد بالكلام والايجاز.

وقول المتنبي :

وَمُبْتَسِمَاتِ هَيْجَاوَاتِ عَصْرٍ عَنِ الْأَسْيَافِ لَيْسَ عَنِ الثُّغُور

قال فيه الشارح : الهيجاوات بالمدّ . ويدلُّ كلامهم على أن قصرها ليس بضرورة [15].

فقصد الشاعر هنا أنَّ أصلها (هيجاء) ، ومن يُسَير إليه صاحب الموضح أنّ هيجاء جُمعت جمع مؤنث سالم لأنها حُمِلتْ على الأسماء (ولما جرت الهيجاء مجرى الأسماء جُمِعت بالألف والتاء ، ولو جرتْ مجرى الصفات لقُبِل في الجمع – هيْجٌ . كما يُقال : بيضاء بيْض وعَيْطاء عيْط) [16].

كذلك يُشير الشارح إلى أنَّ قصرها كان ضرورة ، إذ قال ((وإذا كان الهيجاء في حال القصر أصلاً في كلامهم وجَبَ أن يقال في جمعها : (هيجيات) لأن الألف المقصورة إذا كانت على أربعة أحرف فما زاد واجب أن يُجمع بالياء)) [17].

جمع التكسير :

جمع التكسير : هو ما دل على أثنين أو اثنتين بتغيير بناء واحدة لفظاً وتقديراً ، وقد ذكر الاشموني ستة أقسام للتغير اللفظي هي : أما بزيادة كصُنوْ وصنوان ، وأما بنقص كتُخمة وتُخم ، أو تبديل شكل كأسد و أُسُد ، أو بزيادة وتبديل شكل كرَجُل ورِجال ، أو بنقص وتبديل شكل كقَضيب وقَضُب، أو بمضّ كغُلام وغِلْمان [18].

أما التغيير المقدر فهو في نحو : فُلْك ودِلاص وهجان وشِمال وعِفْتان ، فهذهِ الألفاظ الخمسة على صفة واحدة في المفرد والجمع ، فيقدر فيها زوال حركات المفرد وابدالها بحركات مستقرة بالجمع[19].

وجموع التكسير على نوعين[20]:

1. جموع قلة .
2. جموع كثرة .

المعروف عن العرب أنهم يستعملون صيغاً معينة إذا أرادوا عدداً محدوداً لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن عشرة ، ويستعملون صيغاً أُخرى إذا أرادوا عدداً لا يقلُّ عن ثلاثة ولكنهُ يزيد على عشرة ، والصيغ الأولى تسمى (صيغ جموع القلة) والصيغ تسمى (صيغ جموع الكثرة) .

وما يُقال في جموع القلة في جمعي التصحيح ، فمدلولها الغالب عدد محدود لا يقلّ عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة ولا يدلان على الكثرة إلا بطريقة أخرى خارج على صيغتيهما وقد سُمي جمع التكسير بهذا الاسم على التشبيه بتكسير الآلية ، لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام أجزائها ، فلمّا أُزيل نظم الواحد وفُك نضده في هذا الجمع سُمي جمع التكسير [21].

أوزان جموع القلة :

ولجموع القلة أوزان (أَفْعُل ، أفْعَال ، أفْعِلة ، فِعلة) .

أوزان جموع الكثرة :

ولجموع الكثرة أوزان متعددة منها : (فُعْل ، فُعُل ، فُعَل ، فِعَل ، فَعَلة ، فَعْلى ، فِعَلة ، فُعّل ، فُعّال ، فِعال ، فُعُول ، فِعْلان ، فُعَلاء ، أفْعلاء ، فَواعل ، فعائل ، فعالي ، فَعَالى ، فُعالى ، فَعاليّ ، فعالل) [22].

وعند البحث واستقراء لكتاب (الموضح) وجدْتُ كثرة جموع التكسير في هذا الشرح وكثرة الإشارة لها من الشارح والمُحقق .

جموع القلة في الموضح :

الاشواطُ : جمعُ شوط [23].

نلاحظ أن (أشواط) على وزنِ (أفعال) وهو وزنٌ من أوزان جمع القلة ومفردهُ كما ذكِر في الموضح (شوط) .

يُقال في جمع (عين) [24]: أعْيُن . وهي اللغة التي جاء بها القُرآن الكريم في قوله تعالى ((عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ)) [الأنبياء / 61].

فنجدها على وزن (أفْعُل) ، وقال بعضهم (الأعيان) كأنهم فرّوا من ضمة الياء [25].

فنلاحظ في إشارة الشارح الثانية في الجمع على (أعيان) تحقق غرض من أغراض علم التعريف ومحو التخفيف ، وكذلك جاءت (أعيان) على أفعال جمع قله .

وقد جاء في الموضح (أعواد) جمع (عود) [26] فهي (أفعال) وقد ذكر الشارح هذهِ المسألة في تعليله لتجنب أمن اللُبس إذ قال ((والعيد : مأخوذ من : عادَ يعودُ . وقالوا في جمعهِ (أعيان) . كراهنة أن يقولوا : أعواد فيلبس بجمع (العود))) [27].

فنلاحظ هنا أيضاً جمع (عِيد) المصدر على (أعياد) (أفعال) جمع قلة .

وقولهم عيد الأضحى : يريدون جمع : أضحاة ، ويجوز أن يُقال : هذا أضحى القول : يراد به جمع : أضحاة ؛ لأن الجمع الذين بينهُ وبين واضح الهاء يجوز فيه التذكير والتأنيث [28].

فقد جمع المتنبي (أضحاة) جمع قلة على وزن (أفْعال) فقال (أضْحى) .

وجاء في شرح قول المتنبي :

لَهُم أَوجُهٌ غُرٌّ وَأَيدٍ كَريمَةٌ وَمَعرِفَةٌ عِدٌّ وَأَلسِنَةٌ لُدُّ

و (ألسنة) جمع (لسان) [29] ، فقد جاءت على وزن (أفْعلة) ، وكذلك تأتي على وزن (أفعُل) ومنهم من قال : (ألسُن) [30].

وكذلك قول المتنبي :

إذا سَارتِ الأحداجُ فوق نباته تَفَاوَح مِسكُ الغانياتِ وَرَندُهُ

الاحراج : جمع حرج ، وهو مركب من مراكب النساء [31] ، فقد وردت (احراج) على وزن القلة (أفعال) وفي قول المتنبي :

أَكارِمٌ حَسَدَ الأَرضَ السَماءُ بِهِم وَقَصَّرَت كُلُّ مِصرٍ عَن طَرابُلسِ

أكارِمٌ : جمع أكرم بمعنى كريم [32].

أكارم : أفاعل

حَتّى أَقامَ عَلى أَرباضِ خَرشَنَةٍ تَشقى بِهِ الرومُ وَالصُلبانُ وَالبِيَعُ

الارباض : جمع (رَبض) [33] ، فنلاحظ (ارباض) على وزن (أفعال) وهو جمع قلة .

(جموع الكثرة) :

وردتْ جموع الكثرة في الموضح أكثر من جموع القلة وهذا ما سنقف عليه في الصفحات المقبلة .

الحواضنُ : جمع (حاضن) وهي العقيقة [34].

(حواضن) فواعل جمعٌ من جموع الكثرة وقد جاء مفردها (حاضن) من غير تاء التأنيث وذلك لأن من اللُبس إذ إنّ الاحتضان خاصٌ بالإناث .

والسجيةُ : واحدةُ السجايا [35] ، (سجايا) (فعالى) من جموع الكثرة ونجد الشارح هنا قدم المفرد واستدل لهُ بالجمع .

والعُلُوج : جمع علج وهو الغليظ الشديد [36].

(عُلُوج) (فُعُول) جمعٌ من جموع الكثرة التي ذكرنا اوزنها في بداية الحديث عن جموع التكسير.

القواضبُ : جمع قاضب ... أي القاطع [37].

قواضب : فواعل ، ((والقرائح : جمع قريحة : وهي خالص الغريزة ومنهُ قولهم : ماءٌ فراح أي : خالص)) [38].

و وزنُ (قرائح) (فعائل) وهو الذي بعدَ الفهِ حرفان ويكون ممنوع من الصرف – التنوين .

((والجوارحُ : جمع جارحة ، وأصل الجرح : الاكتساب يستعمل في اكتساب الذنوب وغيرها))[39]، وجاءت (جوارح) على وزن (فواعل) .

((وكذلك (مدائح) جمع مديحة)) [40] فوزنها (فعائل) .

وهناك فرق بين (جوارح) و (جروح) التي على وزن (فُعُول) إذ إنَّ الأولى جَمْعُ (جارحة) والثانية جَمعُ (جُرْح) والأثنان أوزان جموع الكثرة .

قد قُضي الأمر وقد جف العلم وخطَّ أيام الصِحاح والشفع

((الصِحاح : على وزن (فِعال) جمع (صحيح))) [41].

و (صفاديد) وزنها (فعاليل) والتي مفردها (صنديد) وعلى جاء وزنها هذا على وزن من أوزان جموع الكثرة [42].

((والجَلاميد : جمع جُلمود)) [43].

(جَلاميد) فعاليل ، لأن مفردها على وزن (فُعلل) .

((والخرائد : جمع خريد وخريدة : وهي الحية وقيل : الناعمة)) [44].

(خرائد) (فعائل) ومفردها خريدة على وزن (فَعيلة) .

((والولائد : جمع (وليدة) وهي الأمة الشابة)) [45].

وزنها (فعائل) ومفردها (وليدة) على وزن (فعيلة) .

((المفاصل : واحدها مِفْصل)) [46] ، فقد جاء على (مفاعل) لأن مفردهُ (مِفْصل) على وزن (مِفعل) .

و((الشسوع : جمع شَسْع)) [47] ، فوزنهُ (فعُول) لأن مفرده (شسْع) على وزن (فَعْل) .

وجاء في شرح قول المتنبي :

تَحمِلُ المِسكَ عَن غَدائِرِها الريح وَتَفتَرُّ عَن شَنيبٍ بَرودِ.

((الغدائر : جمع غديرة)) [48] ، (غدائر) فعائل ، ومفردها غديرة (فعيلة) .

وقول المتنبي :

وَهَواجِلٌ وصَواهِلٌ ومَناصِلٌ وذَوابِلٌ وتَوَعّدٌ وتَهَدُّدُ

((الهواجل : جمع هوجل)) [49] ، (فواعل) وهو وزنُ من أوزان جموع الكثرة .

وفي شرح قول المتنبي :

سَأَطلُبُ حَقّي بِالقَنا وَمَشايِخٍ كَأَنَّهُمُ مِن طولِ ما اِلتَثَموا مُردُ

ذكر الشارح جمع (مشايخة) وهي جماعة الشيوخ فقال في جمعها (مشايخ) [50] وهي على (مفاعل) التي تمنع التعريف – التنوين – لأنها بعد الفها حرفان .

سَقَى ابنُ عَليٍّ كلَّ مُزنٍ سقَتكمُ مُكافأةً يَغْدو إلَيْها كمَا تَغدُو.

قال : المُزْن : جمع مُزْنة [51] وهي على (فُعْل) ومفردها (فُعْلة) .

وقال المتنبي :

سَبَائِكُ كافُورٍ وَعِقْيانُهُ الذي بصُمّ القَنَا لا بالأصَابعِ نَقْدُهُ

فذكر الشارح ، السبائك : جمع سبيكة [52] ، وهي على (فعائل) لأنّ مُفردها (فَعيلة) .

وقولهُ في ذم كافور :

لا تَشْتَرِ العَبْدَ إلاّ وَالعَصَا مَعَهُ إنّ العَبيدَ لأنْجَاسٌ مناكيدٌ .

مناكيد : جمع منكود [53] ، جاءت على (مفاعيل) لأن مفردها على (مفعول) .

وقولهُ :

تَرَكَ الصّنائعَ كالقَواطِعِ بارِقا تٍ والمَعاليَ كالعَوالي شُرَّعَا

الصنائع : فعائل جمع (صنيعة) : فعيلة [54] .

وقال المتنبي :

سَيُحيي بكَ السُّمّارُ ما لاحَ كوْكبٌ ويَحدو بكَ السُّفّارُ ما ذرّ شارِقُ.

السُّمار: جمع سامر [55].

فنلاحظ أنّ (سُمار) على وزن (فُعّال) ومفردها(سامر) على وزن (فاعل) .

وقد فات الشارح والمحقق ذِكرُ (سُفار) ولم يشيروا إلى أنها جمع ولم يشيرا إلى مفردها .

وفي شرح قول المتنبي :

نَعجٌ مَحاجِرُهُ دُعجٌ نَواظِرُهُ حُمرٌ غَفائِرُهُ سودٌ غَدائِرُهُ

والغفائر : جمع غِفارة [56] ، وهي على وزن (فعائل) التي الفها حرفان .

ولم يذكر الشارح ولا المحقق ما في هذا البيت من جموع أخرى فقد وردَّ (محاجر) على (مفاعل) جمع مَحْجر و (نواظر) على فواعل جمع (ناظرة) و (حُمْرٌ) على (فُعْلٌ) جمع أحمر حمراء ، وسُوْدٌ جمع أسود سوداء .

و(غدائر) ذكرها الشارح فيما سبق وقد أشرنا لها .

الاسم الذي لا ينصرف :

هو الاسم الذي لا يظهر التنوين على آخرهِ وتكون علامة جرهِ الفتحة بدلاً عن الكسرة ، إلا إذا أُضيف أو عُرِّف بـ(ال) [57].

ولا يمنع الاسم من الصرف إلا لاجتماع علتين فيه أو علة واحدة تقوم مقام علتين وقد ذكرها علماء العربية في كتبهم : ((إنْ قال قائل : كم العلل التي تمنع الصرف ؟ قبل تسعٌ ، وهي : وزن الفعل، والوصف ، والتأنيث ، والألف والنون الزائدتان ، والتعريف ، والعجمة ، والعدل ، والجمع ، والتركيب . ويجمعها بنيان من الشعر (من أسبط) .

جمعٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعجمــةٌ ثــم عـدلٌ ثـمّ تركيــبُ

والنـون زائـدة مـن قبلهـا ألـفٌ ووزن فعلٍ وهذا القول تقريب [58]

وجاءَ في شرح الموضح من ذلك في شرح قول المتنبي :

وفَرّجوا الهبوة عن مذحج بكلِّ نجلاء فرىً غمُوس

العربُ ((تصرفُ ما لا ينصرف للضرورة مثلٍ : ساجد ، وعامر ، وأفعل وقلماء يصرفون (فَعْلاء) مثل: نَجلاء وحَمْراء [59].

والواضح في أن سبب منع كلمة (نجلاء) من الصرف هو التأنيث فعلامة التأنيث واضحة في آخرها وهي الهمزة (الألف الممدودة) .

وقال الشارح : ((مثنى وموحد وما كان مثالهما إلى العشرة لا ينصرف في المعرفة ولا النكرة))[60].

وسبب المنع هنا هو وزن الفعل الذي جاءَ عليه مثنى و موحد) .

وقد جاءت (موحداً) هنا الموضح منفردة وذكر الشارح أنّ تنوينها للترنم وليس للصرف[61].

وفي قول المتنبي :

قَد كُنتُ أَحسَبُ أَنَّ المَجدَ مِن مُضَرٍ حَتّى تَبَحتَرَ فَهوَ اليَومَ مِن أَدَدِ [62]

كما نلاحظ أن (أُدَد) على وزن (فُعَل) وبما أنهُ على وزن الفعل فوجب منعهُ من الصرف ، ولكنهُ جاءَ مصروفاً بعدَ ظهور الكسرة على آخرهِ كعلامة جر ، وقد علل الشارح ذلك فقال : (أُدَد) على وزن (فُعَل) إذا كان معرفة ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون معدولاً عن معرفة فلا ينصرف في المعرفة ويتصرف في النكرة من ذلك قولهم: عُمَر وقُثَم وزُخَر [63].

والثاني : أن يكون قد استعمل وصفاً مثل قولهم : رَجُلٌ وحَطَمٌ فالبصريون يرون أنْ هذا إذا سُميّ بهِ صُرِفَ وقد خُولقوا في ذلك .

والثالث : أن يكون اسماً لجنس مثل جُعْل وصُرَدٍ . فهذا مصروف أيضاً [64].

وفي قول المتنبي :

وَشَهْوَةَ عَوْدٍ إِنَّ جُودَ يَمِينِهِ ثُنَاءٌ ثُنَاءٌ وَالْجَوَادُ بِهَا فَرْدُ

(ثناءُ) لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة وكذلك اخوانه من آحاد إلى عُشار [65]. ونلاحظ أنهُ جاء مصروف في البيت أعلاه على غير قياس .

وأيضاً في قول المتنبي :

أَهوِن بِطولِ الثَواءِ وَالتَلَفِ وَالسِجنِ وَالقَيدِ يا أَبا دُلَفِ

و(دُلَف) على مثال (فُعَل) لا ينصرف في المعرفة ، وصرف للضرورة [66].

نلاحظ أن هذهِ الكلمات غير المصروفة صرفت في أبيات المتنبي وذلك يكون لأحد سببين :

الأول : أما للضرورة ، فكما مشهور عن النحاة أنهم يُبيحون للشعراء ما لا يُباح لغيرهم .

الثاني : إن المتنبي عاش بعدَ عصر الاحتجاج ولا يُحتج بِمستعرة .

التصغير :

التصغير في اللغة : التقليل .

في الاصطلاح : تغيير مخصوص يأتي بيانه ، ويعدهُ البعض ملحق بالمشتقات [67] ، ويُصغر الاسم بضم أولهِ وفتح ثانيه ، وزيادة ياء ساكنة بعدَ الحرف الثاني تسمى ياء التصغير ، فنقول في تصغير (قَلَم ودِرهم وعُصْفور) : (قُليم ودُرَيهم وعُصيفير) ، والاسم الذي تلحقهُ ياء التصغير يسمى مُصغراً .

ويُشترط فيما يُراد تصغيرُهُ : أنْ يكون أسماً مُعرباً ، قابلاً للتصغير ، خالياً من صيغهِ وشبهها فلا يُصغر الفعل ولا الحرف .

وقد شذ تصغير فعل التعجب في مثل : (ما أحيلا أو ما أميلحِه) [68].

فائدة التصغير :

يُصغر الاسم، إما للدلالة على تقليله : كدُريهمات – أو تصغيره، ككُتيب – أو تحقيره (أي: تصغير شأنه) : كشويعر، أو تقريبه ، مثل (جئتُ قُبيل المغرب، أو بُعيد العشاء، وجلستُ دوين المنبر، ومرت الطيارةُ فوقينا) ، أو للتحبب إليه : (بُنيَّ ، وأبي وأميمة وأخي) [69].

أوزان التصغير :

وللتصغير ثلاثة أوزان ذكرها العلماء ومنهم الزمخشري حين ذكرها في مفصّله ((الاسم المتمكن إذا صُغِّر ضَم صدرُه وفُتح ثانية ، وأُلحق ياء ساكنة ثالثة ، ولم يتجاوز أمثلة فُعَلْل وفُعَيْعِل وفُعيعيل كفُلَيس ودُرَيهم ودُنينير)) [70].

وهذهِ الأوزان الثلاثة فصلها سيبويه (ت180هـ) قيل الزمخشري في كتابه المعروف وجعل كل وزن لنوع خاص من الأسماء حسب حروفهِ فقال : ((فأمّا فُعَيلٌ فلما كان عدة حروفه ثلاثة أحرف ... ، وأما فُعَيعلٌ فلما كان على أربعة أحرف .... ، وأمّا فُعيعيلٌ فلما كان على خمسة أحرف)) [71].

وقد جاءَ في المُوضح ((اللَّجين) : من أسماء الفضة . وهو من المصغرات التي لا مُكبّرَ لها مثل : الكُميت والثُريا : وقيل أنها ليست بالعربية)) [72].

فكما نلاحظ أنّ الكلمات (اللجين ، والكُميت ، والثُريا) جاءتْ على وزن (فُعَيْل) وهو أحد أوزان التصغير التي خصها سيبويه بالثلاثية.

وفي قول المتنبي :

أُحادٌ أَم سُداسٌ في أُحادِ لُيَيلَتُنا المَنوطَةُ بِالتَنادِ

وصغر (الليل) على معنى التعظيم ، والبصريون المتقدمون لا يرون تصغير الشيء على معنى التعظيم [73].

وفي قول المتنبي :

يستكثرون أبياتاً نأمت بها لا تحسدن على أن ينئم الأسدا

الأبيات : تصغير أبيات من الشعر ، وإنما قيل للكلام منظوم (بيت) تشبيهاً ببيت الشعر [74].

فنلاحظ أن هذهِ الأوزان جاءت على ما ذكرناه في مقدمة حديثنا عن التصغير .

وفي قول المتنبي :

وَأُرهِقَتِ العَذارى مُردَفاتٍ وَأَوطِئَتِ الأُصَيبِيَةُ الصِغارُ.

والأُصيبية : تصغير صُبيّة [75] ، فقد جاءت على وزن (فُعيعيل) لأن مفردها خماسي (صُبيّة) .

وقول المتنبي :

رَأَيتُ الحُمَيّا في الزُجاجِ بِكَفِّـهِ فَشَبَّهتُها بِالشَمسِ في البَدرِ في البَحرِ

وجاءت (الحُميّا) مُصغرة ، ولا يُعرف لها مُكبّر [76] .

وقول المتنبي :

قَطَّعتِ ذَيّاكِ الخُمارَ بِسَكرَةٍ وَأَدَرتِ مِن خَمرِ الفِراقِ كُؤوسا

ذيّاك : تصغير ذاك [77] ، وصَغر الخمار لأنه لما قايسه بالكسر صَغُر عنده .

نلاحظ أن الشاعر قد صغّر اسم الإشارة وكما معلوم لدينا أن الأسماء غير المتمكنة لا تُصغّر وإننا صُغِرتْ للتحبب كما نلاحظ ذلك من سياق البيت .

مما تَقدَّم نجد أن التصغير منهُ ما كان قياسياً جاءَ في الأسماء المتمكنة على أوزان التصغير المعروفة ، ومنها ما صُغّر سماعاً ، لنفس الأغراض التي في القياسي .

النسب :

وسماه سيبويه الاضافة ، وسماه أبن الحاجب النِسبة بكسر النون .

النسب : هي إلحاق آخر الاسم ياءً مُشدّدةً مكسوراً ما قبلها ، للدلالة على نسبة شيءٍ إلى آخر [78].

والغرض من النسب التخصيص والتوضيح ببيان وطن المنسوب أو قبيلتهُ أو مدينتهُ أو عمله أو جنسه أو غير ذلك [79].

طرق النسب :

وللنسب طرقٌ عدة يمكن إدراجها فيما يلي [80]:

1. النسب عن طريق الحذف .
2. النسبة عن طريق القلب .
3. النسبة عن طريق ردّ المحذوف .
4. النسبة إلى الجمع .
5. النسبة إلى المركب .
6. النسبة إلى ما لامهُ واو أو ياء .
7. النسبة شذوذاً .

قال المتنبي :

عَدَوِيَّةٌ بَدَوِيَّةٌ مِن دونِها سَلبُ النُفوسِ وَنارُ حَربٍ توقَدُ

عدوية : منسوبة إلى عدي ، بدوية : منسوبة على غير قياس [81].

ففي (عدوية) اجتمعت ياء (عدي) وياء النسب المشددة مع ياء (عدي) فأصبح ثقل في المقطع فقلبت الياء واو كما يقول القدماء ، أو حدث انزلاق في الحركة وفي كل الأحوال ثم قلب الواو إلى ياء وبقيت ياء النسب المشددة ثم أُلحق الكلمة بالتاء .

وقول المتنبي :

قَد كُنتُ أَحسَبُ أَنَّ المَجدَ مِن مُضَرٍ حَتّى تَبَحتَرَ فَهوَ اليَومَ مِن أَدَدِ.

تبحتر : نسب إلى بُحَتر [82].

فنلاحظ أن الاسم نُسبَ على غير قياس فهناك أحياناً ألفاظ تأتي للدلالة على النسب مثل نَجّار وبقّال على وزن (فَعّال) دلت على النسبة إلى مهنة النجارة والبقالة .

ومنهُ قول الشاعر :

وما الجِبالُ لِنَصرانٍ بحامِيَةٍ وَلَو تَنَصَّرَ فِيها الأعصَمُ الصَّدَعُ [83].

يُقال : نصرانيّ ونصرانيّة ، ونصرانٌ ونصراتهُ ، وهو منسوب إلى مدينة يُقال لها (ناصرة) أو موضع [84] ، فقد جاءَ النسب هنا على القياس على إضافة ياء مشددة وكسر ما قبلها .

وفي قوله :

أمُنْسِيَّ السّكونَ وحَضرمَوْتاً ووالِدَتي وكِنْدَةَ والسّبِيعَا

وأصحاب النسب ربما قالوا : وكندة بمعنى كندة [85] ، فقد جاء النسب هنا إلى المختوم بتاء التأنيث (كندة) وعند النسب إلى هكذا اسم يحبب حذف التاء من الاسم فتقول في فاطمة : فاطميّ وفي طلحة : طلحيّ [86].

اسم الجمع :

وهو ما تضمن معنى الجمعة دالاً على الجنس ، ومفردهُ يُميز منهُ بالتاء الزائدة في آخرهِ أو بياء النسب مثل : تُفاح وطرفاء وسفرجل ، وغيرها شبر .

وقد وردَ هذا في شعر المتنبي في قولهِ :

كأن السُمانى إذا ما رأتكَ تَصَيَّدُها تشتهي أن تصادا.

السُماني : جمع ، فيجوز أن يكون من الأسماء التي تقع على الآحاد والجمع ، فيقال : سُماني للواحدة وللجماعة ، وقد حكوا في الواحدة : سُمانة [87].

وفي قوله :

لَيْسَ كُلُّ السَّرَاةِ بِالرُّوذْبَارِي وَلَا كُلُّ مَا يَطِيرُ بِبَازِ

واحد السراة : سري . وليس السراة جمعاً مُكسراً عليه الواحد وإنما هو للجمع [88].

اسم الفاعل :

اسم الفاعل : هو ما اشتق من الفعل المبني للمعلوم لمن وقَعَ منهُ الفعل ، أو تعلق به . وهو من الثلاثي على وزن (فاعِل) غالباً ، نحو ناصر ، وضارب ، قابل . ومن غير الثلاثي على زنة مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر ، كمُد جِرج ومُستخرج ، وقد شذ من ذلك ثلاثة ألفاظ ، وهي أسَهب مُسْهَب ، وأحضَنَ فهو مُحْصن ، وألفج بمعنى أفلس فهو مُلفَج ، بفتح ما قبل الآخر فيها ، وقد جاءَ من أفعل على فاعِل ، نحو أعتب المكان فهو عاتب ، وأورس فهو وارس ، وأيفعَ الغلام فهو يافع ، ولا يُقال فيها مُفْعِل [89].

وقد تُحوّل صيغة (فاعل) للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحَدثْ ، إلى أوزان خمسة مشهورة ، تسمى صيغ المبالغة ، وهي فعّال : تشديد العين ، كأكّال وشرّاب [90].

قال الشارح في الموضح : (الدائل : اسم فاعل من دالَ يدول) [91] ، فقد جاءَ (دائل) على وزن (فاعل) لأنهُ اشتق من الفعل الثلاثي (دالَ) وهذا هو القياس .

وجاءَ في قول المتنبي :

لا تُنكِرَنَّ رَحيلي عَنكَ في عَجَلٍ فَإِنَّني لِرَحيلي غَيرُ مُختارِ

إذا كان الفعل الماضي على افتعل وكان معتل الوسط ، أو مُدغم العين واللام ، فإنّ فاعلهُ ومفعوله يستويان في اللفظ نحو : اختارَ ، مُختار [92].

إذا كان اسم الفاعل من صيغة (انْفَعَلَ) وصيغة (افْتَعَلَ) فإن اسم الفاعل من الصيغة الأولى على وزن (مُنْفَعِل) .... ، ويلاحظ ان اسم الفاعل من هاتين الصيغتين يصح ان يكون اسم مفعول ايضا ، ولكن على وزن (مُنْفَعَل) و (مُفْتَعَل) بفتح العين في كلتا الصيغتين ويفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول في سياق الكلام مثل : (الشعب مُختارٌ زعيمه) . اسم الفاعل و (الزعيم مُختار) . اسم المفعول [93].

وفي بيت المتنبي :

هَراقَت دَمي مَن بي مِنَ الوَجدِ ما بِها مِنَ الوَجدِ بي وَالشَوقُ لي وَلَها حِلفُ

وقالوا في اسم الفاعل : مُهريق [94].

فقد جاءَ اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي على وزن مضارعهِ مع ابدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر .

اسم المفعول :

اسم المفعول لا يوصفٌ عارض مصوغ من الفعل المبني للمجهول ليدل على مواقعَ عليه الفعل[95].

ويصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي المبني للمجهول على وزن (مفعول) ومن غير الثلاثي المبني للمجهول على وزن مضارعه مع ابدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر [96].

وقدْ يأتي اسم المفعول على وزن (فعيل) بمعنى (مفعول) ، كما في قول المتنبي :

غَدا بِكَ كُلُّ خِلوٍ مُستَهاماً وَأَصبَحَ كُلُّ مَستورٍ خَليعا

وأصل (الخليع) من الرجال : هو الذي خلعه قومه . فصاروا لا يبصرونه ولا يحملون عنه إذا غَرم . فهو (فعيل) بمعنى (مفعول) ، أي : قد خُلِعَ [97].

صيغ المبالغة :

إذا أُريد الدلالة على الكثرة والمُبالغة في الوصف ، تحول صيغة (فاعل) من الثلاثي إلى صيغ أخرى ، اشهرها : خمس صيغ هي :

فَعّال ، مثل : مَنّان ، سَرّاب .

فَعيل مثل : عليم ، خبير .

فعُول ، مثل : غَفور ، شكور .

فَعِل ، مثل : حَذِر ، فهم .

مِفْعال ، مثل : مِبْحار ، مِطْعان .

هذهِ هي الصيغ القياسية وهناك صيغ سماعية أخرى مثل (فِعيّل ، مِفعيل ، فُعَلَه ، فُعال ، فَعّالة، فاعُول ، فَعَال ، فُعَل ، فَعُوله ، فاعِله ، مِفْعالة ، مِفْعَل ، فاعِل ، فِعَال ، تَفْعَال ، فُعَّل ، فُعّيل) [98].

الطموح : التي تطمح في السير وتبلغ أمداً بعيداً ، ومنه الطّماح في الخيل إذا غلبتْ فوارسها على رؤوسها وتمادت في العدو .

فنلاحظ أنّ (طموح) وردت على وزن (فَعول) ، و (طمّاح) على وزن (فَعّال) وهمت صيغتان قياسيتان .

وجاءَ في قول المتنبي :

تَحمِلُ المِسكَ عَن غَدائِرِها الريـح وَتَفتَرُّ عَن شَنيبٍ بَرودِ.

البرود مثل البارد . إلا أنهُ أسَدُ مبالغة ، لأنَّ (فعولاً) ابلغ من (فاعل) [99] ، فقد جاءَ (بُرود) صيغة مبالغة على وزن (فُعول) .

وفي قول المتنبي :

الحُزنُ يُقلِقُ وَالتَجَمُّلُ يَردَعُ وَالدَمعُ بَينَهُما عَصِيٌّ طَيِّعُ

عَصيٌّ : في معنى عاصٍ ، لأنهُ جاءَ على (فَعيل) في المبالغة ، كما قالوا : عالم وعليم ، ولا يمتنع أنْ يكون (عَصيٌّ) على وزن (فعول) في الأصل ، كأنهُ (عَصْوي) كما يُقال في ضارب : ضروب[100]، فقد جاءَ (عَصيّ) على أحد الأوزان القياسية (فعول) وكان بالواو ، ولكن حَصَلَ لهُ إعلال .

المطاوعة :

أول من ذكر مفهوم المطاوعة هو سيبويه في قوله : ((هذا باب ما طاوع الذي فِعْلهُ فَعَلَ ، وهو يكون على انفعل وافتعل)) [101].

وقد تواردت المعاني بعد سيبويه على المطاوعة إلى أن استقرت بالمعنى المعروف وهو قبول الأثر ، أي لابدَّ أنّ يكون المطابع قابلاً للأثر ، فإن لم يكن قابلاً للأثر فلا وجود للمطاوعة .

وللمطاوعة أبنية متعددة مثل : (إنفعل) وهو رأس المطاوعةِ و (افتعل) و (تَفعّل) و (تفاعَل)، لكن الشرط أن يكون قبول الأثر ، وإنْ عدّ بعض القدماء المطاوعة في (انفعل) محصورة بالأفعال العلاجية ، والفعل العلاجي ، نحو الفعل الذي يحتاج الى تدخل أحد أعضاء الجسد لإنجازه .

وعدّ بعضُ المحدثين : إن المطاوعة خرفة لا وجود لها وهو د . مصطفى جواد في الأبحاث اللغوية في العراق ويستدل على ذلك بقولهِ إنه لم يسمع أحد من العرب قال : كسرتُ العودَ فأنكسر) ، وقد فُند رأيهُ هذا من قبل الدكتور ابراهيم السامرائي .

وقد وردَ في الموضح في قول المتنبي :

إذا سارَتِ الأَحداجُ فَوقَ نَباتِهِ تَفاوَحَ مِسكُ الغانِياتِ وَرَندُهُ

(وتفاوحَ) (تفاعَل) من : فاحَ يفوحُ ، وأكثر ما يكون التفاعل من أثنين وهما ها هنا : المِسْك والرّند[102].

فنلاحظ هنا أنّ الشارح أشارَ الى معنى المطاوعة في تفاعل وقال لابدَّ أن يكون بين اثنين ، وهذا ما اسميناه بقبول الاثر اي احدهم مؤثر والثاني مُتأثر وقابل للأثر .

(وانهوى) : (انْفَعل) من هوى يهوى : إذا انهدم ، وهو فعل المطاوعة ، وأكثر ما يحيي في المتعدي ، نحو فعلتهُ (فانفعل) ، كدفعتهُ فاندفع وكسرتهُ فانكسر ، ولا يُعرف (هويتهُ) في معنى (أهويته) وقوله (انهوى) شبيه قولهم (ادخلتُ يدي في الوعاء فاندخلتْ) ولا يقولون : دَخلتْ يدي[103] .

الخاتمة

1. بذل محقق الكتاب – د . خلف رشيد نعمان ، جهداً كبيراً في تحقيق الكتاب الموما إليه .
2. يحتوي الكتاب على عدد كبير من المسائل الصرفية والصوتية والنحوية والدلالية أحياناً .
3. وضوح الصلة القوية بين المسائل الصرفية والمعجمية في هذا الشرح .
4. ثراء شعر المتنبي بالمسائل الصرفية والتي يمكن أن تُعد كشواهد تعقيد بعض القواعد الصرفية .

وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها :

1. الجهد الكبير الذي بذلهُ المحقق – د . خلف رشيد نعمان (رحمهُ الله) – في تحقيق هذا التراث، وقت تلمست هذا الجهد من خلال تشعبه للأبيات والتأكد من صحة روايتها .
2. ذكر الشارح مسائل لغوية عدة عند شرحه للأبيات فلا يقتصر على جانب معين بل شمل كل الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية أحياناً .
3. تم شرح الأبيات كل بيت لوحده أو بيتين أو ثلاث ولم يدمج قصيدة بكاملها في الشرح .
4. ذكر مناسبة قول الأبيات .
5. يذكر في البيت الواحد أكثر من شاهد صرفي ، ولا يكرر البيت في موضع آخر لأجل الشاهد .
6. يشير المحقق في هامش الكتاب إلى الكثير من المسائل اللغوية .

الهوامش

(1) يُنظر : جامع الدروس العربية : 70/1 .
(2) يُنظر : المصدر نفسه والجزء والصفحة أنفسهما
(3) الموضح : 33/3 .
(4) الموضح : 156/3 .
(5) يُنظر : جامع الدروس العربية : 71/1 .
(6) الموضح : 156/3 .
(7) يُنظر : جامع الدروس العربية : 72/1 .
(8) المصدر نفسه والجزء والصفحة أنفسهما.
(9) شذا العرف في فن الصرف : 68 .
(10) شذا العرف في فن الصرف : 72 .
(11) جامع الدروس العربية : 76/1 .
(12) يُنظر : جامع الدروس العربية : 73 ، 74 ، 75 ، وشذا العرف : 69-70 .
(13) جامع الدروس العربية : 76/1 .
(14) الموضح : 237/2 .
(15) الموضح : 59/3 .
(16) المصدر نفسه والجزء والصفحة أنفسهما.
(17) المصدر نفسه والجزء والصفحة أنفسهما.
(18) شرح الاشموني : 87/4 .
(19) الأبنية الصرفية في كتاب سيبويه : 291 .

(20) المُهذّب في علم التصريف : 167 .
(21) كتاب أسرار العربية : 76 .
(22) يُنظر : المهذّب في علم التعريف : 168 .
(23) الموضح : 11/2 .
(24) الموضح : 11/2
(25) المصدر نفسه : 12/2 .
(26) المصدر نفسه : 11/2 .
(27) المصدر نفسه والجزء والصفحة أنفسهما.
(28) الموضح : 110/2 .
(29) المصدر نفسه : 260/2 .
(30) المصدر نفسه : 260/2 .
(31) المصدر نفسه : 282/2 .
(32) الموضح : 155/3 .
(33) الموضح : 247/3 .
(34) الموضح : 8/2 .
(35) المصدر نفسه : 11/2 .
(36) المصدر نفسه : 12/2 .
(37) المصدر نفسه : 15/2 .
(38) الموضح : 21/2 .
(39) المصدر نفسه : 21/2 .
(40) المصدر نفسه : 22/2 .
(41) المصدر نفسه : 60/2 .
(42) يُنظر : الموضح : 64/2 .
(43) الموضح : 75/2 .
(44) الموضح : 78/2 .
(45) المصدر نفسه : 79/2 .
(46) المصدر نفسه : 80/2 .
(47) المصدر نفسه : 128/2 .
(48) المصدر نفسه : 146/2 .
(49) المصدر نفسه : 161/2 .
(50) يُنظر : الموضح : 228/2 .
(51) يُنظر : المصدر نفسه : 230/2 .
(52) يُنظر : المصدر نفسه : 287/2 .
(53) يُنظر : المصدر نفسه : 311/2 .
(54) يُنظر : المصدر نفسه : 319/3 .
(55) يُنظر : الموضح 3/ 464 .
(56) يُنظر : الموضح : 464/3 .
(57) يُنظر : أسرار العربية : 272 .
(58) المصدر نفسه : 272 .
(59) الموضح : 55/2 .
(60) المصدر نفسه : 109/2 .
(61) يُنظر: المصدر نفسه : 109/2 .
(62) المصدر نفسه : 190/2 .

(63) يُنظر : المصدر نفسه : 190/2 .
(64) يُنظر : الموضح : 190/2 .
(65) يُنظر : المصدر نفسه : 354/3 .
(66) يُنظر : المصدر نفسه : 354/3 .
(67) يُنظر : شذا العرف : 89 .
(68) يُنظر : جامع الدروس العربية : 224/2 .
(69) المصدر نفسه : 225/2 .
(70) شرح المفصل : 202/5 .
(71) الكتاب : 415/3-416 .
(72) الموضح : 400/2 .
(73) يُنظر : الموضح : 192/2-193 .
(74) يُنظر : المصدر نفسه : 224/2 .
(75) يُنظر : المصدر نفسه : 431/2 .
(76) يُنظر : المصدر نفسه : 142/4 .
(77) يُنظر : الموضح : 162/3 .
(78) يُنظر : جامع الدروس العربية : 343/2 .
(79) يُنظر : المهذب في علم التصريف : 343 .
(80) يُنظر : المصدر نفسه : 343 .
(81) يُنظر : الموضح : 161/2 .
(82) يُنظر : الموضح : 190/2 .
(83) يُنظر: الموضح : 268/3 .
(84) يُنظر: الموضع : 268/3 .
(85) يُنظر: الموضع : 308/3 .
(86) يُنظر: جامع الدروس العربية : 215/2 .
(87) يُنظر : الموضح : 269/2 .
(88) يُنظر : المصدر نفسه : 128/3 .
(89) يُنظر : شذا العرف في فن الصرف : 55 .
(90) يُنظر : المصدر نفسه : 55 .
(91) يُنظر : الموضح : 113/2 .
(92) يُنظر : 210/3 .
(93) يُنظر : المهذّب في علم التصريف :234 .
(94) يُنظر : الموضح : 359/3 .
(95) المهذب في علم التصريف : 243 .
(96) يُنظر : المُهذب في علم التصريف : 243-244 ، شذا العرف : 56 .
(97) يُنظر : الموضح : 300/3 .
(98) يُنظر : المُهذّب في علم التصريف : 238 ، شذا العرف : 55 .
(99) يُنظر : الموضح : 147/2 .
(100) يُنظر : الموضح : 327/3 .
(101) الكتاب : 65/4 .
(102) يُنظر : الموضح : 282/2 .
(103) يُنظر : المصدر نفسه : 88/2 .

المصادر:

1. أبنية الصرفية في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديثي، مكتبة النهضة بغداد، الطبعة الأولى 1965م، 1385ه
2. الانصاف في مسائل الخلاف: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري (ت 577ه) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، د.ط
3. جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت ، الطبعة الثامنة والعشرون ، 1993م
4. شذا العرف في فن الصرف : للأستاذ : أحمد الحملاوي ، مطبعة ، مهر ، ط2 ، 2093م ، 1424ه .
5. شرح أبن عقيل على ألفية أبن مالك : لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري – ومعهُ كتابه مُنحة الجليل بتحقيقات شرح أبن عقيل ، لمحمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة الهداية ، بيروت – لبنان ، 2000م .
6. شرح الأستموني على ألفية أبن مالك المسمى (منهج السالك ، إلى ألفية أبن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1955م / 1375ه .
7. كتاب أسرار العربية : عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري (ت 577ه) دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى 1418ه ، 1997م.
8. اللسان : للعلامة أبي الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منظور ، دار صادر بيروت ، د.ط.
9. من أسرار اللغة :د. ابراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة السادسة 1978م.
10. المهذب في علم التصريف :د. هاشم طه شلاش ، د. صلاح مهدي الفرطوسي ،مطابع بيروت الحديثة، الطبعة الأولى 1432ه ، 2011م.
11. الموضح في شعر المتنبي :تصنيف الشيخ أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي (ت 502ه) دراسة وتحقيق د. خلف رشيد العبيدي ، دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد ، الطبعة الأولى 2000م
12. شرح المفصل لأبن يعيش : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحويّ (ت646ه) ، تحقيق : د . ابراهيم مخمد عبد الله ، دار سعد الدين للنشر والتوزيع ، دمشق ، ط2 ، 2436ه/2015م .
13. كتاب سيبويه : لأبي بشير عمرو بن عثمان بن قيس (ت180ه) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط4 ، 2004م/1425ه .
14. قصيدة المديح عند المتنبي وتطورها الفني ، تأليف : أيمن محمد زكي العسَماوي ، دار النهضة العربية ، ط1 ، 1983م .
15. مختصر الصرف : د . عبد الهادي الفضلي ، دار القلمة، بيروت ، لبنان ، 1998م .